كان التحرّك السوفياتي، إذاً، اشارة جادّة ومستعجلة، ولكن مدروسة، لوضع الولايات المتحدة الاميركية أمام الامتحان. وقد فهمت هذه الاخيرة الاشارة بضغطها على اسرائيل؛ ولكنها أظهرت، من جهة أخرى، انها لا ترضخ للتهديد العسكري؛ اذ قرّرت، بردّ مبالغ فيه، الاستنفار النووي. وبدا، في المحصلة، ان موسكو سجّلت كسباً مؤقتاً على الصعيد الاقليمي في الشرق الاوسط، وأثبتت دورها على الصعيد الدولي، ولو كلّفها ذلك التفرّج، لبعض الوقت، على تظاهرة القوة الاميركية[٢١].

وهكذا، في ظل أوضاع محدودة الخيارات، اعتمدت موسكو سياسة حصر التوتّر ضمن الحدّ الادنى، وحيث يؤدي التحرّك الى مكاسب فعلية، وانْ كانت ضئيلة. امّا العنصر الأساس، في هذه السياسة، فهو اندراجها في اطار الانفراج، ممّا يضمن حدود التصعيد. وبعبارة أخرى، لعب الانفراج دوراً مزدوجاً: منح موسكو حرية أكبر في الحركة، وأتاح لها دعم حلفائها العرب، في آن.

وانْ بدت هذه المعادلة صحيحة الى حدّ ما، فان أزمة النفط التي اندلعت، خصوصاً مع اقامة الجسر الجوي الاميركي الضخم الى اسرائيل، جذبت اهتمام الكرملين، في أكثر من مظهر، بالدول النفطية. ولا شك في ان تصميم الدول العربية المنتجة للنفط على فرض حظر انتقائي، ومن دون تخطيط مسبق، على النفط[٢٢]، قد أثار اعجاب موسكو التي لم تلبث ان منحت دعمها الكامل لهذا الاجراء[٢٣]. وممّا لا شك فيه، أيضاً، ان موسكو كانت تعرف جيداً مدى أهمية موقف الدول العربية المنتجة للنفط على هذا الصعيد، وتعلم، بالتالي، ان لا مصلحة لها بمواجهتها في مضمار لا تكون مصالح الطرفين فيه متعارضة في الغالب، حتى ولو كان من الصعب استخلاص الاستنتاجات السياسية لمثل هذه الالتقاءات. ومهما كان الامر، لم يكن في استطاعة موسكو الّا ان تصفّق لقرار الحظر الذي فرضته «الاوابك» ضد بعض الدول المستهلكة للنفط و«المعادية للقضية العربية»، ولمدة شهور قليلة. كما لم يكن في استطاعة موسكو الّا ان تلاحظ دور «الانظمة الرجعية في المعركة، انْ في القتال المباشر، أو في المبالغ السخيّة التي منحت للاطراف العربية المقاتلة منذ العام ١٩٦٧، اضافة الى تنفيذها قرار حظر النفط»[٢٤]. وكانت الاذاعة السوفياتية أشارت، منذ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، الى ان «الظروف المؤاتية قد وجدت، الآن، لاستخدام النفط كسلاح اقتصادي وسياسي ضد الدول الرأسمالية التي تساند العدوان الاسرائيلي». وألمحت الاذاعة الى «ان الدول العربية مضطرة، في ردّها على المساعدة الاميركية للمعتدين، الى استعمال جميع الوسائل المتوفّرة في نضالها العادل... ان الارباح التي تجنيها الاحتكارات البترولية الاميركية العاملة في الدول العربية تذهب الى المعتدين الاسرائيليين في شكل مساعدات عسكرية، وغيرها»[٢٥].

ويبدو ان موسكو كانت ترى في المواجهة بين منتجي النفط العرب والمستهلكين الغربيين مواجهة حقيقية[٢٦]. وانطلاقاً من هذه النظرة، كانت تتوقّع تحرّكاً اميركياً، أو على الاقل تهديداً اميركياً، من أجل حسم هذا التناقض لصالح واشنطن (عمل عسكري، حظر على المواد الغذائية والاستهلاكية، الخ)، ممّا يتيح لموسكو ان تظهر، من جديد، كعاصمة حليف للعرب الذين يتعرّضون لعدوان «الامبريالية الاميركية». ومن هنا الجهود التي بذلتها موسكو من أجل تأزيم حدّة المواجهة حول الحظر، من ناحية، واضفاء الابعاد المتضخمة للقضية، بهدف «حشر» الدول العربية المنتجة للنفط، في اتخاذ موقف قومي متطرّف، من ناحية أخرى. هذا، على الاقل، ما يمكن استشفافه ممّا قاله فلاديمير بوزنر، حين أكد، في برنامج اذاعي، ان العلاقات التي يجب اقامتها بين المنتجين والمستهلكين «تتطلّب مناخاً دولياً ملائماً، وتبادلاً ذا محاسن للجانبين، على أساس احترام السيادة»[٢٧].